جيوسياسية أمن البحر الأحمر: السياسات السعودية والإيرانية تجاه التهديدات البحرية (2023–2026)

The Geopolitics of Red Sea Security: Saudi and Iranian Policies Toward Maritime Threats (2023-2026

الباحث/محمد زيدان عواد عبد الحميد خفاجي* ، الجامعة الأفرواسيوية، تركيا،

mohammedzidan89@gmail.com

تاريخ الارسال:11-02-2026 تاريخ القبول:10-03-2026 تاريخ النشر:11-03-2026

ملخص

تبحث هذه الدراسة في التحولات الجيوسياسية الراهنة في منطقة البحر الأحمر، مع التركيز بشكل خاص على السياسات الاستراتيجية لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاه التهديدات الملاحية الناشئة في الفترة ما بين 2023 و2026. تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية استجابة القوى الإقليمية لـ "عسكرة" الممرات المائية، وتأثير ذلك على التوازنات الإقليمية واتفاقيات التهدئة السابقة. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم أثر هذه السياسات على أمن الملاحة واستقرار الإقليم. وتخلص الدراسة إلى أن البحر الأحمر بات يمثل ساحة لـ "الضغط الاستراتيجي" الذي يعيد صياغة معادلات الأمن الجماعي في المنطقة، مما يفرض واقعاً جديداً يتجاوز التفاهمات الثنائية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الكلمات الافتتاحية: الجيوسياسية، أمن البحر الأحمر، السياسة السعودية، السياسة الإيرانية، التهديدات البحرية، الأمن الإقليمي، باب المندب

Abstract

This study investigates the current geopolitical shifts in the Red Sea region, focusing specifically on the strategic policies of Saudi Arabia and the Islamic Republic of Iran regarding emerging maritime threats between 2023 and 2026. The study aims to analyze how regional powers respond to the "militarization" of waterways and the impact of these responses on regional balances and previous de-escalation agreements. Using a descriptive-analytical approach, the study evaluates the impact of these policies on maritime security and regional stability. It concludes that the Red Sea has become an arena for "strategic pressure," reshaping collective security dynamics in the region and imposing a new reality that transcends traditional bilateral understandings.

Keywords: Geopolitics, Red Sea Security, Saudi Policy, Iranian Policy, Maritime Threats, Regional Security, Bab el-Mandeb.

المؤلف المرسل*

مقدمة:

يُعد البحر الأحمر أحد أهم الشرايين الجيواستراتيجية في العالم، حيث يربط بين الشرق والغرب، ويمر عبره ما يقرب من 12% من حجم التجارة العالمية، و30% من حركة الحاويات الدولية. إلا أن هذه الأهمية الاقتصادية جعلت منه ساحة صراع دائمة ومسرحاً لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية. ومع حلول الربع الأخير من عام 2023، وتحديدا عقب اندلاع حرب "طوفان الأقصى" في قطاع غزة، دخلت المنطقة في منعطف تاريخي غير مسبوق؛ حيث تحول أمن الملاحة من كونه ملفاً فنياً لوجستياً إلى ورقة ضغط سياسي واستراتيجي كبرى، ويأتي هذا التحول متسقاً مع ما ذهبت إليه المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية (Waltz, 1979) من أن الفوضى في النظام الدولي تدفع القوى الإقليمية لتعزيز قدراتها الذاتية لحماية مصالحها الحيوية في الممرات المائية.

لقد كشفت هذه المرحلة عن بزوغ "عسكرة" جديدة للممرات المائية، قادها فاعلون من غير الدول بأدوات حرب غير متماثلة (Asymmetric Warfare)، مما فرض واقعاً أمنياً معقداً أربك الحسابات التقليدية للقوى الكبرى والمطلة على البحر. وإذا كانت الدراسات السابقة قد ركزت بشكل موسع على الرصد الميداني للاضطرابات، ومنها دراسة (خفاجي، 2026) التي فككت بدقة الأبعاد الأمنية والاقتصادية لهجمات الحوثيين وتأثيرها على سلاسل الإمداد وتكاليف الشحن، فإن الحاجة باتت ملحة اليوم للغوص فيما وراء الحدث الميداني؛ أي تحليل "السياسات الاستراتيجية" التي تتبناها القوى الإقليمية المحورية (السعودية وإيران) تجاه هذا التحول الجيوسياسي الخطير.

فبينما تسعى المملكة العربية السعودية لحماية "أمنها التنموي" المرتبط برؤية 2030 ومشاريعها العملاقة على سواحل البحر الأحمر، يبدو أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتبنى استراتيجية "تعدد الساحات" لتعزيز نفوذها ومساوماتها الدولية. ومن هنا، تأتي هذه الدراسة

لتبحث في تقاطعات هذه السياسات وتأثيرها على استقرار النظام الإقليمي في الفترة ما بين 2023 و2026.

اولا إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول حالة "التناقض الجيوسياسي" التي يعيشها إقليم البحر الأحمر في الفترة (2023-2026)؛ فمن جهة، كانت المنطقة تتطلع إلى مرحلة من الاستقرار النسبي عقب "اتفاق بكين" لاستئناف العلاقات السعودية الإيرانية، ومن جهة أخرى، أظهرت أحداث البحر الأحمر أن ملف الأمن البحري لا يزال رهينة للتجاذبات الإقليمية والفاعلين من غير الدول.

وتكمن الفجوة البحثية في فهم كيفية موازنة الدول المحورية بين التزامات التهدئة الدبلوماسية وبين ضرورات الردع وحماية المصالح الحيوية في ممر مائي بات ساحة لصراع بالوكالة. وبناءً على ذلك، تتبلور الإشكالية في التساؤل التالي: كيف أثرت التهديدات البحرية الناشئة على التوجهات الاستراتيجية لكل من السعودية وإيران، وما هي انعكاسات هذا التفاعل على مستقبل الأمن الجماعي في البحر الأحمر؟

ثانيا تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي:

- ما هي ملامح الاستراتيجيات الأمنية والسياسية لكل من السعودية وإيران تجاه عسكرة البحر الأحمر في الفترة (2023-2026)، وكيف أثر ذلك على توازنات القوة الإقليمية؟
- التساؤلات الفرعية:
- ما هي مرتكزات العقيدة الأمنية السعودية تجاه البحر الأحمر في ظل التهديدات غير المتماثلة؟

- كيف توظف السياسة الإيرانية جغرافيا اليمن وأدوات "الوكالة" كأوراق ضغط استراتيجي في الممرات المائية؟
- ما مدى فاعلية التحالفات الدولية (مثل حارس الازدهار) مقارنة بالمبادرات الإقليمية في تأمين الملاحة؟
- ما هي السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين الرياض وطهران في ظل استمرار السيولة الأمنية في البحر الأحمر؟.

ثالثا أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل السياسة الخارجية السعودية تجاه أمن البحر الأحمر، وتوضيح العلاقة بين الاستقرار الملاحي وتحقيق مستهدفات رؤية 2030.
- الكشف عن أبعاد الاستراتيجية الإيرانية في توظيف الصراعات الإقليمية (حرب غزة) لتعزيز حضورها الجيوسياسي في باب المندب.
- تقييم أثر التهديدات البحرية على مسار التهدئة السعودي-الإيراني الذي بدأ في عام 2023.
- تقديم رؤية استشرافية لمستقبل النظام الأمني في البحر الأحمر في ظل تداخل الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

رابعا أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تكمن في تقديم إطار تحليلي يربط بين "الأمن البحري" و"السياسات الخارجية" للقوى الإقليمية، مما يثري المكتبة العربية بدراسة تجمع بين التنظير الجيوسياسي والواقع الميداني المتغير.

الأهمية العملية:

تساعد صناع القرار في فهم ديناميكيات الصراع المعقدة في البحر الأحمر، وتوضح كيف يمكن للتهديدات غير المتماثلة التي يقودها فاعلون من غير الدول أن تؤثر في قرارات القوى الكبرى وتغير من تحالفاتها الاستراتيجية.

خامسا منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج المقارن لرصد أوجه التشابه والاختلاف في السلوك الاستراتيجي لكل من الرياض وطهران تجاه التهديدات البحرية، مع استخدام اقتراب تحليل النظم لفهم التفاعلات بين المدخلات الأمنية (التهديدات) وكيفية معالجتها داخل النظام الإقليمي لإنتاج مخرجات (سياسات أمنية). كما تُستخدم أداة التحليل الجيوسياسي لربط المتغيرات الجغرافية بالقرارات السياسية.

سادسا الإطار النظري والمفاهيمي

تستند الدراسة إلى مقاربة نظرية مركبة تشمل: نظرية مركب الأمن الإقليمي (Barry Buzan) لفهم تداخل أمنيات دول الإقليم في بيئة البحر الأحمر، بالإضافة إلى الواقعية الهيكلية (Mearsheimer, 2001) التي تفسر سعي القوى الإقليمية للهيمنة أو التوازن في مناطق النفوذ الملاحي، بجانب مفهوم الأمن البحري كإطار لحماية البنى التحتية من التهديدات غير المتماثلة.

الدراسات السابقة:

- دراسة (Mason & Brown, 2022): تناولت مخاطر الأمن البحري في الشرق الأوسط وخلصت إلى أن التهديدات غير التقليدية أصبحت الأداة الأكثر فعالية في إدارة الصراعات الإقليمية حالياً
- دراسة خفاجي (2026): ركزت على الأبعاد الأمنية والاقتصادية لهجمات الحوثيين وأثرها على سلاسل الإمداد ومصر والسعودية، وتعد حجر الأساس لهذه الدراسة في الجانب الميداني.

- دراسة الشمري (2023): بحثت أمن البحر الأحمر في ظل النفوذ الإيراني عبر الوكلاء، وخلصت إلى تحول الممر لساحة مواجهة غير تقليدية.
- دراسة الزيدي (2022): تناولت توسع قدرات الحوثيين البحرية كجزء من حرب الوكالة بين إيران والغرب.
- دراسة معهد واشنطن (2023): حللت طبيعة الهجمات بالمسيرات والصواريخ وتأثيرها على استقرار المنطقة والتجارة العالمية.

سابعا محاور الدراسة:

المبحث الأول: العقيدة الأمنية والسياسة السعودية تجاه أمن البحر الأحمر

يمثل البحر الأحمر في المدرك الاستراتيجي السعودي "العمق الحيوي الغربي" والعمود الفقري لمشاريع التحول الوطني. بامتلاك المملكة لأطول ساحل على هذا الممر (ما يزيد عن 1800 كم)، انتقلت الرؤية السعودية من التعامل مع البحر الأحمر كحواجز جغرافية دفاعية إلى اعتباره "منصة اقتصادية عالمية". هذا التحول استوجب إعادة صياغة شاملة للعقيدة الأمنية البحرية لتتلاءم مع معطيات القرن الحادي والعشرين والتهديدات الهجينة الناشئة.

المطلب الأول: الارتباط العضوي بين الأمن البحري ومستهدفات "رؤية 2030"

لا يمكن فهم السياسة السعودية الحالية في البحر الأحمر بمعزل عن المشروعات الكبرى (Gigaprojects) التي تقودها رؤية 2030. فالمملكة تضخ استثمارات تريليونية في مناطق بكر مثل "نيوم" و"مشروع البحر الأحمر" و"آمالا"، وهي مشاريع تعتمد كلياً على بيئة بحرية مستقرة وجاذبة للاستثمار، ويرى خبراء الاستراتيجية أن هذا التوجه يمثل انتقالة من مفهوم 'الدولة الريعية' إلى 'الدولة اللوجستية المحورية'، وهو ما يستوجب حماية الخطوط الملاحية باعتبارها شرايين حيوية للأمن القومي السعودي (Al-Tamimi, 2022). فالسعودية هنا تتبنى سلوك 'القوة العقلانية' التي تسعى لتعظيم مكاسبها الجيواقتصادية في بيئة إقليمية مضطربة. إن أي تهديد للملاحة عند مضيق باب المندب أو في المياه الدولية للبحر الأحمر لا يُنظر إليه في الرياض

كتهديد عسكري فحسب، بل كتهديد مباشر لـ "الأمن التنموي" ولسمعة المملكة كوجهة استثمارية وسياحية آمنة.

هذا الترابط العضوي أدى إلى تحول العقيدة الأمنية من "الدفاع السلبي" (تأمين الحدود) إلى "التأمين النشط للأصول". وتجلى ذلك في تطوير البنى التحتية العسكرية البحرية في المنطقة الغربية، وتعزيز قدرات القوات البحرية الملكية السعودية بمنظومات دفاعية قادرة على التعامل مع التهديدات "تحت السطحية" و"الجوية" (المسيرات). وكما أوردت دراسة (خفاجي، 2026)، فإن الهجمات غير المتماثلة تخلق واقعاً اقتصادياً ضاغطاً يرفع من تكاليف التأمين والمخاطر السيادية؛ لذا أصبحت السعودية تتبنى استراتيجية "الردع الشامل" التي تدمج بينث القوة العسكرية، والاتفاقيات الأمنية، وتطوير الموانئ (مثل ميناء الملك عبد الله وميناء جدة الإسلامي) لتكون مراكز لوجستية عالمية محصنة جيوسياسياً.

المطلب الثاني: معضلة العسكرة والبحث عن "هوية أمنية" إقليمية

مع تصاعد التوترات منذ أواخر عام 2023، وجدت السعودية نفسها أمام "معضلة أمنية" معقدة؛ فمن ناحية، تدرك الرياض أن استمرار الهجمات يتطلب رداً دولياً حازماً، ومن ناحية أخرى، تخشى من أن تتحول "عسكرة البحر الأحمر" عبر التحالفات الدولية الكبرى (مثل عملية حارس الازدهار) إلى ذريعة لمزيد من التدخلات الخارجية التي قد تستفز الخصوم الإقليميين وتؤدي إلى انهيار مسارات السلام في اليمن.

لذا، سعت السياسة السعودية إلى طرح بديل يستند إلى "القيادة الإقليمية"، من خلال تفعيل "مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن". هذا التوجه يعكس رغبة السعودية في صياغة "هوية أمنية" يمتلكها أهل الإقليم، بحيث تكون السيادة على الممرات المائية مسؤولية الدول المشاطئة بالدرجة الأولى. هذه المقاربة تهدف إلى سحب الذرائع من القوى الفاعلة من غير الدول (Non-State Actors) التي تستغل شعارات مكافحة "التواجد الأجنبي" لتبرير هجماتها. إن التحليل الجيوسياسي للموقف السعودي يظهر تفضيلاً

واضحاً لـ "الأمن التعاوني" الذي يقلل من احتمالات الصدام المباشر مع إيران، مع الاحتفاظ بجاهزية عالية لحماية الموانئ والمنشآت الحيوية من أي انزلاق أمني مفاجئ، ويتسق هذا الموقف مع نظرية 'مركب الأمن الإقليمي'؛ حيث تحاول الرياض بناء نظام أمني 'داخلي' للدول المشاطئة يقلل من تداعيات التدخلات الدولية الكبرى التي قد تؤدي إلى نتائج عكسية (Gause, 2021). إن البحث عن 'هوية أمنية' إقليمية هو محاولة لفرض قواعد اشتباك تخدم مصالح دول المنطقة أولاً.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الوقائية وإدارة الصراع مع الوكلاء

تتبنى المملكة العربية السعودية تجاه التهديدات البحرية ما يمكن تسميته بـ "الدبلوماسية الوقائية الصبورة". فبالرغم من امتلاكها القدرة العسكرية على توجيه ضربات انتقامية واسعة، إلا أنها اختارت مساراً يوازن بين حماية السيادة وبين منع الانفجار الشامل. يظهر هذا بوضوح في كيفية إدارة الرياض لعلاقتها مع طهران بعد "اتفاق بكين 2023"؛ حيث حاولت السعودية عزل مسار "التطبيع الثنائي" عن "الاستفزازات البحرية" التي يقوم بها وكلاء إيران. هذه الاستراتيجية تقوم على فرضية مفادها أن الاستقرار المستدام في البحر الأحمر لا يمكن تحقيقه عبر العمليات العسكرية البحرية وحدها، بل عبر "حل سياسي شامل" للأزمة اليمنية يعيد الدولة اليمنية كشريك في الأمن الإقليمي. وبذلك، انتقلت السعودية من "الحرب المباشرة" إلى "الإدارة الجيوسياسية للأزمة"، حيث تستخدم نفوذها الدبلوماسي للضغط على المجتمع الدولي للقيام بمسؤولياته تجاه الملاحة، بينما تركز هي على تأمين عمقها الاستراتيجي. إن هذا المسار يهدف في النهاية إلى تحويل البحر الأحمر من "ساحة استنزاف" إلى "شريان نمو"، وهو جوهر العقيدة السعودية الجديدة التي تضع الاقتصاد في قلب الأمن والقومية، معتبرة أن أمن باب المندب هو الضمانة الأكيدة لنجاح المشاريع العملاقة على طول الساحل الغربي. وتخلص التحليلات في هذا المطلب إلى أن السعودية تتبنى استراتيجية 'التحوط الاستراتيجي' (Strategic Hedging)؛ فهي من ناحية تعزز قدراتها الدفاعية البحرية وفق تقارير الميزان

العسكري (IISS, 2024)، ومن ناحية أخرى ترفض الانجرار لمواجهات صفرية قد تعطل مسار التهدئة الإقليمي، معتبرة أن استقرار اليمن هو الضمانة الحقيقية لأمن باب المندب.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الإيرانية وتوظيف "الجغرافيا السياسية" لليمن كأداة ردع بحري

تُشكل السياسة الإيرانية تجاه البحر الأحمر جزءاً لا يتجزأ من عقيدتها العسكرية القائمة على "الدفاع المتقدم" ونقل المعارك إلى خارج الحدود الجغرافية للدولة. فمنذ عام 2023، وتزامناً مع التحولات الجيوسياسية الكبرى في المنطقة، بدأت طهران في تفعيل "الجغرافيا اليمنية" ليس فقط كمنصة للدفاع عن حلفائها المحليين، بل كأداة استراتيجية لتهديد المصالح الدولية والإقليمية عند واحد من أهم المضايق المائية في العالم.

المطلب الأول: عقيدة "تعدد الساحات" ومكانة البحر الأحمر في الفكر الاستراتيجي الإيراني

تستند الاستراتيجية الإيرانية في الفترة (2023-2026) إلى مفهوم "وحدة الساحات" أو "ترابط الجبهات"، وهو المفهوم الذي يسعى إلى ربط أي تصعيد في قلب الشرق الأوسط (مثل قطاع غزة) بتوترات موازية في الممرات المائية. وترى طهران أن الوجود في البحر الأحمر يمنحها ميزة "الردع الجيوسياسي"؛ حيث تدرك أن السيطرة أو التأثير في مضيق باب المندب يوازي في أهميته السيطرة على مضيق هرمز، مما يمنحها "كماشة" استراتيجية تحيط بشبه الجزيرة العربية وتتحكم في تدفقات الطاقة والتجارة العالمية، وتعكس هذه الاستراتيجية تبني طهران لمفهوم 'الدفاع المتقدم' (Forward Defense)، حيث تسعى القوى الإقليمية لزحزحة المخاطر بعيداً عن حدودها الجغرافية وصناعة توازن قوى جديد في الممرات المائية الحيوية (Ostovar, 2022). إن البحر الأحمر وفق هذا المنظور يمثل 'نطاق نفوذ' يسمح لإيران بممارسة ضغوط جيوسياسية بتكلفة منخفضة.

إن هذا التوجه الإيراني يعتمد على تحويل التهديدات البحرية من نمط "المواجهة المباشرة" (بين أساطيل الدول) إلى نمط "الحروب الهجينة" التي يصعب نسبتها للدولة رسمياً. وكما أشار

(خفاجي، 2026)، فإن استخدام التقنيات العسكرية المتقدمة، مثل القوارب المسيرة والألغام البحرية الذكية، قد منح القوى الفاعلة في اليمن قدرة تفوق حجمها العسكري التقليدي، وهو ما يخدم تماماً الهدف الإيراني في خلق حالة من "عدم الاستقرار المنضبط" التي ترفع من كلفة التواجد العسكري الغربي وتضغط على القوى الإقليمية لتقديم تنازلات في ملفات أخرى.

المطلب الثاني: توظيف الفواعل من غير الدول (جماعة الحوثي) كأداة للضغط الجيوسياسي

يمثل التحالف بين طهران وجماعة الحوثي في اليمن نموذجاً متطوراً لـ "حروب الوكالة" في المجال البحري. فالاستراتيجية الإيرانية لا تكتفي بتقديم الدعم اللوجستي والعسكري، بل تعمل على دمج القدرات القتالية للحوثيين ضمن رؤية أمنية إقليمية شاملة. ومنذ أواخر عام 2023، تحول اليمن من مجرد ساحة للصراع الداخلي إلى "قاعدة عمليات متقدمة" قادرة على تهديد السفن المرتبطة بالخصوم الإقليميين والدوليين.

وتحلل هذه الدراسة هذا التوظيف من زاوية "توازن القوى غير المتكافئ"؛ حيث تستغل إيران الموقع الاستراتيجي لليمن المطل على البحر الأحمر وخليج عدن لفرض واقع أمني جديد يتجاوز قدرة التحالفات الدولية على الردع السريع، ويُصنف هذا النمط ضمن 'الحروب بالوكالة' (Proxy Warfare) التي تهدف إلى إرباك حسابات الخصوم دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة، وهو ما يؤدي إلى حالة من 'تآكل الردع' لدى القوى الكبرى والمطلة على البحر الأحمر على حد سواء (Juneau, 2021).

إن الرسائل السياسية التي تبعث بها طهران عبر "المسيرات" المنطلقة من السواحل اليمنية تستهدف بالأساس التأكيد على أنها رقم صعب في أي ترتيبات أمنية مستقبلية في المنطقة. هذا الواقع يضع السياسات الإقليمية أمام تحدٍ مزدوج: مواجهة التهديد الميداني من جهة، والتعامل مع المركز الاستراتيجي الموجه له في طهران من جهة أخرى، وهو ما يعزز فرضية الدراسة حول "سيولة الأمن البحري" وصعوبة احتواء التهديدات في إطارها المحلي.

المطلب الثالث: البحر الأحمر كأداة مساومة في الملفات الإقليمية والدولية (2023-2026)

لم تعد التحركات الإيرانية في البحر الأحمر غاية في حد ذاتها، بل أصبحت "ورقة مساومة" كبرى على طاولات المفاوضات الدولية. ففي الفترة الممتدة من 2023 إلى 2026، تزامنت وتيرة التصعيد في باب المندب مع مراحل مفصلية في المفاوضات النووية وفي مساعي التهدئة مع دول الخليج. تتبنى طهران هنا استراتيجية "الربط الوظيفي"؛ حيث توحي بأن استقرار الملاحة في البحر الأحمر مرهون بتحقيق انفراجات في ملفات العقوبات الاقتصادية أو الاعتراف بنفوذها الإقليمي.

إن التفاعل الإيراني مع أزمة البحر الأحمر يعكس براعة في إدارة الحوافز والمخاطر؛ فهي من ناحية تبدي رغبة ديبلوماسية في التهدئة (عبر القنوات العمانية والقطرية)، ومن ناحية أخرى تستمر في تعزيز القدرات الهجومية لحلفائها في اليمن. هذا التناقض الظاهري هو في الواقع "تكامل استراتيجي" يهدف إلى منع عزل إيران إقليمياً وضمان بقائها طرفاً مؤثراً في أمن الممرات المائية. وتخلص التحليلات في هذا المطلب إلى أن إيران نجحت في تحويل "أزمة غزة" إلى فرصة جيوسياسية لإعادة تعريف دورها في البحر الأحمر، ليس كدولة مطلة، بل كقوة إقليمية قادرة على "التحكم عن بُعد" في أمن الطاقة العالمي، وهو ما يفرض واقعاً جديداً يتطلب استجابات استراتيجية مغايرة من القوى المنافسة، وهنا تبرز معضلة 'الارتباط الاستراتيجي' بين ملفات الأمن البحري والمفاوضات السياسية الكبرى؛ حيث أثبتت التقارير الدولية أن طهران نجحت في تحويل 'أمن الملاحة' إلى متطلب أمني يُساوم عليه في ملفات العقوبات والاعتراف بالنفوذ الإقليمي (International Crisis Group, 2024).

المبحث الثالث: آفاق النظام الأمني الإقليمي وتحديات الاستقرار في البحر الأحمر

لا يمثل البحر الأحمر مجرد ممر مائي عابر، بل هو "مختبر جيوسياسي" تُختبر فيه قدرة القوى الإقليمية والدولية على صياغة نظام أمني مستدام. في ظل التجاذبات بين الرياض وطهران، برزت إشكالية كبرى تتعلق بمدى فاعلية الأطر الأمنية الحالية في مواجهة التهديدات

غير التقليدية، وكيفية التوفيق بين المصالح الوطنية المتعارضة في بيئة تتسم بالسيولة الأمنية العالية.

المطلب الأول: فاعلية التحالفات الدولية مقابل المبادرات الأمنية الإقليمية

شهدت الفترة (2023-2026) تنافساً واضحاً بين نمطين من التأمين البحري؛ النمط الأول هو "التدويل العسكري" الذي قادته الولايات المتحدة عبر تحالفات مثل عملية "حارس الازدهار" (Prosperity Guardian)، والنمط الثاني هو "الأمن الإقليمي الذاتي" الذي تدعمه السعودية عبر "مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن". وتظهر الدراسة أن التحالفات الدولية، رغم قوتها العسكرية، واجهت صعوبة في تحييد التهديدات الحوثية بشكل كامل، ويعود ذلك إلى تحول طبيعة 'القوة البحرية' في القرن الحادي والعشرين؛ حيث لم تعد السيطرة المادية على المياه كافية لمواجهة التهديدات غير المتماثلة التي تعتمد على تكتيكات 'الرفض البحري' (Sea Denial) بأسلحة زهيدة الثمن (Till, 2018). إن إخفاق التحالفات الدولية يبرهن على ضرورة الانتقال من 'الأمن المستورد' إلى 'الأمن التشاركي الإقليمي'.

هذا الإخفاق النسبي للردع الدولي دفع القوى الإقليمية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، إلى تعزيز المقاربة الإقليمية التي ترفض تحويل الممر إلى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الكبرى. إن التحليل الجيوسياسي يشير إلى أن الاستقرار الحقيقي في البحر الأحمر يتطلب "هندسة أمنية" تنبع من الدول المشاطئة نفسها، بشرط وجود توافق سياسي ينهي الصراعات البرية (خاصة في اليمن). وكما أثبتت دراسة (خفاجي، 2026)، فإن استمرار حالة الاضطراب لا يضر فقط بالأمن الملاحي، بل يقوض الميزة التنافسية للموانئ الإقليمية، مما يجعل من تعزيز "الأمن الجماعي" ضرورة اقتصادية قبل أن تكون عسكرية.

المطلب الثاني: تحليل مقارن بين استراتيجية "التنمية والردع" واستراتيجية "الضغط بالوكالة"

عند المقارنة بين السلوك الاستراتيجي السعودي والإيراني تجاه البحر الأحمر، نجد بوناً شاسعاً في الأهداف والوسائل. فالاستراتيجية السعودية هي استراتيجية "دولة وضع راهن" (Status

Quo Power)، تسعى للحفاظ على الاستقرار وتأمين تدفقات التجارة لخدمة مشروعها الوطني الطموح. تعتمد الرياض في ذلك على "القوة الناعمة" الدبلوماسية مدعومة بقدرات دفاعية لحماية أصولها السيادية، وتحرص على عدم الانجرار لمواجهة تستنزف مواردها.

في المقابل، تتبنى إيران استراتيجية "قوة مراجعة" (Revisionist Power)، ترى في اضطراب أمن البحر الأحمر وسيلة لإعادة تعريف موازين القوى الإقليمية. طهران توظف "اللايقين الأمني" كأداة ضغط سياسي، حيث تمنح حلفاءها في اليمن حرية الحركة لإرباك الخصوم دون تحمل تبعات مباشرة. إن هذا التقابل بين "عقلية بناء الموانئ" (السعودية) و"عقلية تهديد الممرات" (إيران) يخلق حالة من الصراع الصامت الذي يتجاوز المواجهات العسكرية المباشرة ليصل إلى صراع على "الشرعية الأمنية" في المنطقة، وتكشف هذه المقارنة عن تباين في 'إدراك التهديد' (Threat Perception)؛ فالسعودية تراه تهديداً لمشاريع الدولة الوطنية، بينما تراه إيران فرصة لتحسين وضعها في ميزان القوى الإقليمي (Parsi, 2017). إن هذا التضاد يجسد 'المعضلة الأمنية' حيث يؤدي سعي كل طرف لتأمين مصالحه إلى زيادة توجس الطرف الآخر، مما يعقد فرص الوصول لنظام أمني مستقر، ويجعل من أي اتفاقات ثنائية تظل هشة ما لم تعالج الجوهر الجيوسياسي للتهديدات البحرية.

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لأمن البحر الأحمر (2026 وما بعدها)

بناءً على المعطيات التي حللتها الدراسة، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الأمن في البحر الأحمر حتى نهاية العقد الحالي:

1. سيناريو "السيولة الأمنية المزمنة": وهو استمرار الوضع الراهن، حيث تبقى التهديدات البحرية قائمة كأداة ضغط موسمية مرتبطة بالملفات الإقليمية، مع بقاء الملاحة تحت حماية دولية جزئية، وهذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً في ظل غياب حل سياسي شامل لليمن، وهو السيناريو الذي تعززه تقارير استشراف آفاق الأمن في الشرق الأوسط، والتي تشير إلى أن الممرات المائية ستظل 'نقاط اختناق

جيوسياسية' تُستخدم لتصفية الحسابات الإقليمية في المدى المنظور (Cordesman, 2023).

2. سيناريو "الانفراج الجيوسياسي": ويتحقق في حال وصول الرياض وطهران لتفاهمات أعمق تشمل "تحييد الممرات المائية" عن صراعات النفوذ، مما يسمح بتفعيل حقيقي لمجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وتحويله لقوة أمنية فاعلة.
3. سيناريو "المواجهة الشاملة": وهو السيناريو الأقل احتمالاً ولكنه يظل قائماً في حال حدوث خطأ استراتيجي أو استهداف مباشر لمصالح حيوية كبرى تدفع القوى الإقليمية أو الدولية لرد عسكري واسع يغير خارطة السيطرة على السواحل اليمنية.

وتخلص الدراسة في هذا المطلب إلى أن مستقبل أمن البحر الأحمر يظل رهينة للقدرة على الفصل بين "الصراعات السياسية العابرة" وبين "المصالح الجيواقتصادية الدائمة" للدول والشعوب المطلة على هذا الشريان العالمي.

خاتمة الدراسة

تخلص هذه الدراسة إلى أن منطقة البحر الأحمر قد دخلت منذ أواخر عام 2023 مرحلة جديدة من "السيولة الجيوسياسية" التي أعادت صياغة مفاهيم الأمن القومي للدول المشاطئة والقوى الإقليمية المحورية. لقد أثبتت الفترة ما بين (2023-2026) أن أمن الممرات المائية لم يعد مجرد مسألة تقنية تتعلق بحماية السفن، بل أصبح "أداة اشتباك استراتيجي" تعكس موازين القوى وصراعات النفوذ الإقليمي والدولي.

لقد كشف التحليل المقارن، وفق منظور نظرية مركب الأمن الإقليمي، عن تباين جوهري في العقائد الأمنية؛ فبينما تحركت الرياض نحو 'التحوط الاستراتيجي' وحماية الأمن التنموي لضمان نجاح رؤية 2030، اتجهت طهران نحو تفعيل مفهوم 'الدفاع المتقدم' عبر توظيف الجغرافيا اليمنية كأداة للردع والضغط الاستراتيجي. إن هذا التفاعل بين الرغبة في الاستقرار

وممارسة الضغط بالوكالة أوجد واقعاً أمنياً يتطلب مقاربات تتجاوز الحلول العسكرية التقليدية.

نتائج الدراسة

من خلال البحث والتحليل المقارن في ثنايا هذه الورقة، وبالاستناد إلى اقتراب تحليل النظم ونظرية مركب الأمن الإقليمي، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

بلورة استراتيجية "الأمن التنموي" والتحوط: أثبتت الدراسة أن السياسة السعودية تجاه البحر الأحمر انتقلت من مفهوم التأمين التقليدي إلى مفهوم "الأمن التنموي الشامل"؛ حيث أصبح استقرار الممر شرطاً وجودياً لنجاح رؤية 2030. وقد تجلى ذلك في تبني الرياض لسلوك "التحوط الاستراتيجي" (Strategic Hedging) الذي يوازن بين تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية وبين الدبلوماسية الوقائية لتجنب الصدام الشامل.

فاعلية "اللايقين الجيوسياسي" كأداة ردع: نجحت الاستراتيجية الإيرانية في توظيف جغرافيا اليمن ومبدأ "الدفاع المتقدم" لخلق حالة من اللايقين الملاحي. وقد مكنت هذه "الحرب غير المتماثلة" طهران من تحويل أمن الملاحة إلى ورقة مساومة استراتيجية لانتزاع مكاسب في ملفات إقليمية ودولية دون الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة.

تآكل فاعلية الردع الدولي أمام تكتيكات "الرفض البحري": كشفت أحداث (2023-2026) عن فجوة كبرى في قدرة التحالفات العسكرية الكلاسيكية (مثل حارس الازدهار) على تحييد تهديدات المسيرات والألغام. وهو ما يبرهن على نجاح تكتيكات "الرفض البحري" (Sea Denial) منخفضة التكلفة في إرباك حسابات القوى الكبرى، ويعزز الحاجة الملحّة لـ "هوية أمنية إقليمية" نابعة من الدول المشاطئة.

ترابط مركب الأمن الإقليمي: أثبتت الدراسة صحة فرضية "ترابط الساحات"؛ حيث لم يعد أمن البحر الأحمر ملفاً معزولاً، بل أصبح جزءاً عضوياً من "مركب الأمن الإقليمي" الممتد من

غزة إلى باب المندب وصولاً إلى الخليج العربي. وهذا الترابط جعل من الممر المائي "ترمومتراً" يقيس مستوى التوتر أو التهدئة بين الرياض وطهران.

المحددات الجيواقتصادية للقرار السياسي: تأكدت النتيجة التي خلصت إليها دراسة (خفاجي، 2026) بأن التكلفة الاقتصادية الباهظة لاضطراب الملاحة تفرض قيوداً حقيقية على صانع القرار الإقليمي، مما يدفعه نحو "براغماتية سياسية" تعطي الأولوية لإنهاء الصراعات البرية كمدخل وحيد لتأمين الممرات البحرية بعيداً عن الاستنزاف العسكري.

توصيات الدراسة

بناءً على ما انتهت إليه الدراسة من نتائج، وفي ظل التعقيدات الجيوسياسية التي تحكم أمن البحر الأحمر، تخلص الدراسة إلى التوصيات الاستراتيجية التالية:

مأسسة "الأمن الجماعي الإقليمي": ضرورة الانتقال بمجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر من إطار التنسيق الدبلوماسي إلى "مؤسسة أمنية دفاعية" قادرة على بناء منظومة ردع ذاتية، لتقليل الاعتماد على التحالفات الدولية الكبرى التي قد تؤدي عسكرتها للممر إلى استقطابات تضر بمصالح دول الإقليم.

تبني استراتيجية "الفصل الوظيفي": التوصية بصياغة ميثاق إقليمي يهدف إلى "تحييد" أمن الممرات المائية الدولية عن الصراعات السياسية والحروب بالوكالة، بحيث يتم التعامل مع تهديد الملاحة كملف أمني منفصل عن التجاذبات السياسية في اليابسة.

الاستثمار في "السيادة التقنية البحرية": تشجيع الدول المشاطئة للبحر الأحمر على تطوير منظومات دفاعية متخصصة في مواجهة "التهديدات غير المتماثلة" (كالمسيرات والقوارب الانتحارية)، لسد الفجوة التقنية أمام تكتيكات "الرفض البحري" منخفضة التكلفة.

تفعيل "الدبلوماسية البحرية" كمسار موازٍ: تعزيز قنوات الاتصال المباشر بين الرياض وطهران فيما يخص "أمن المضايق"، لضمان عدم استخدام الممرات المائية كأوراق ضغط في

المفاوضات السياسية، بما يعزز حالة "التحوط الاستراتيجي" التي تتبناها القوى الكبرى في المنطقة.

إنشاء مرصد إقليمي للمخاطر الجيوسياسية: التوصية بإنشاء مركز أبحاث مشترك بين الدول المطلة، مهمته التنبؤ بالأزمات وتحليل "إدراك التهديد" لدى مختلف الأطراف، مما يساعد في صياغة استجابات استراتيجية موحدة تحافظ على جاذبية البحر الأحمر كشريان اقتصادي عالمي.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر والمراجع العربية

- خفاجي, د. محمد زيدان عواد عبد الحميد. (2026). تأثير هجمات الحوثيين على أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر في سياق حرب "طوفان الأقصى" بغزة: دراسة تحليلية للأبعاد الأمنية والاقتصادية، مجلّة إبداع في الآداب والدراسات الإنسانيّة والاجتماعيّة، 3(1.1)، 99-122. **doi: 10.21608/ebdaa.2026.483021**
- أبو عامود، محمد سلمان. (2022). التفاعلات الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأحمر: دراسة في التحديات والفرص. مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة.
- سليم، محمد السيد. (2014). تحليل السياسة الخارجية. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- الشمري، خالد. (2023). أمن البحر الأحمر في ظل الصراعات الإقليمية والدولية. مجلة دراسات الشرق الأوسط، 27(3).
- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (2024). التقرير الاستراتيجي العربي 2023-2024. القاهرة.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (2024). آفاق الأمن البحري في الخليج والبحر الأحمر. أبوظبي.

ثانيًا: المصادر والمراجع الأجنبية

- Buzan, B., & Wæver, O. (2003). Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge University Press.
- 8. Cordesman, A. H. (2023). The Strategic Lessons of the Red Sea Crisis. CSIS.
- 9. Hiltermann, J. (2024). Red Sea Turmoil: The Houthis and the War in Gaza. International Crisis Group.
- 10. International Institute for Strategic Studies (IISS). (2024). The Military Balance 2024. Routledge.
- 11. Juneau, T. (2021). Strategic Rivalry and Middle East Security. Oxford University Press.
- 12. Mason, R., & Brown, A. (2022). Maritime Security in the Middle East: Regional Risks and Responses. Routledge.
- 13. Mearsheimer, J. J. (2001). The Tragedy of Great Power Politics. Norton.
- 14. Ostovar, A. (2022). Vanguard of the Imam: Religion, Politics, and Iran's Revolutionary Guards. Oxford University Press.
- 15. Parsi, T. (2017). Losing an Enemy: Obama, Iran, and the Triumph of Diplomacy. Yale University Press.
- 16. Till, G. (2018). Seapower: A Guide for the Twenty-First Century. Routledge.
- 17. Waltz, K. N. (1979). Theory of International Politics. McGraw-Hill.

❖ 18. Washington Institute for Near East Policy. (2024). Strategic Maritime Threats in the Red Sea.